نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 43 الأحد 23 آب 2026 | 12 صفحة

البطالة أم المصائب السورية
8

اقتصاد المواطنة: فرصة سوريا بعد الثورة

6
أهمية تطوير بُنى الاقتصاد الوطني في إضعاف القبلية والعشائرية

4
متى تصبح الدولة دولة قانون؟

الافتتاحية

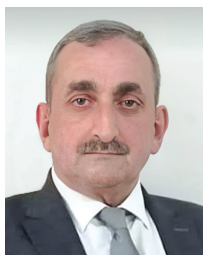

تعزيز حقوق الإنسان.. نبذ التعذيب وتجريمه

أسامة آغي

ورد في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الخامسة منه: "لا يعرّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة".

وورد في نص المادة 18 من الإعلان الدستوري في الجمهورية العربية السورية:

1. تصون الدولة كرامة الإنسان وحرمة الجسد وتمنع الاختفاء القسري والتعذيب المادي والمعنوي ولا تسقط جرائم التعذيب بالتقادم.
2. باستثناء حالة الجرم المشهود لا يجوز إيقاف أي شخص أو الاحتفاظ به أو تقييد حريته إلا بقرار قضائي.

إن حكومة العهد الجديد ممثلة بسيادة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع تبّنت الإعلان الدستوري الذي صدر بمرسوم رئاسي في شهر آذار / مارس عام 2025. وهذا يعني سريان فعل هذا الإعلان خلال المرحلة الانتقالية إلى وقت الاستفتاء على دستور جديد للبلاد.

ومع ذلك لا يزال هناك فجوة بين نص الإعلان الدستوري بما يخصّ حقوق الإنسان وبين ما يتمّ تطبيقه على أرض الواقع وفي الحياة اليومية السورية.

نبذ التعذيب لا يكون حقيقياً بدون تجريم هذا الفعل وفاعله، وهذا يحتاج إلى تشريع صريح وواضح. النص يعلن رفض كل أشكال العنف والتعذيب في حالة التوقيف والاعتقال، ويمنعه عمن أصبح سجيناً بحكمٍ قضائي صادر عن المحاكم الوطنية.

تبني نص قانون يجرّم التعذيب الذي يمارسه رجل الأمن ويأخذ بأشد العقوبات لمن ينتهكه يساعد بالضرورة على ترسيخ حقوق الإنسان وفق الإعلان العالمي لهذه الحقوق، ووفق تأكيد الإعلان الدستوري لها.

إن تصريحات وزير الداخلية بشأن رفض تجاوز القانون من قبل رجال الأمن في وزارته هو شيء مفيد ولكنه غير كاف لترسيخ مبدأ عدم التعذيب ضدّ الموقوفين أو المعتقلين أو السجناء. هذا الترسيخ يحتاج إلى إصدار قوانين واضحة من قبل مجلس الشعب بهذا الخصوص.

وإن ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان يخدم بشكل حاسم التفاف المجتمع السوري حول قيادة العهد الجديد، ويساعد على استقرار البلاد وتعميق الثقة بين الدولة والمجتمع، وهذا يتطلب إصدار قوانين تجرّم التعذيب وكل من ينتهكها.. فهل ننتظر قوانين تحافظ على حقوق الإنسان وتمنع تعذيب الإنسان السوري، الذي بنى ثورته على الكرامة والحرية وحقوق الإنسان ورفض الاستبداد والعنف؟.. أم أن ذلك لا يزال بعيداً؟

وحدة سوريا المؤجَّلة

كيف تعثّر الاندماج السياسي بين الدولة الجديدة ومراكز القوى التي خلّفها عهد الأسد والحرب؟

مرعي الرمضان

> رسّخ النظام لدى قطاعات من العلويين أن أمنهم مرتبط ببقائه، مستنداً إلى التخويف من الأكثرية السنية وتقديم نفسه حامياً للأقليات.

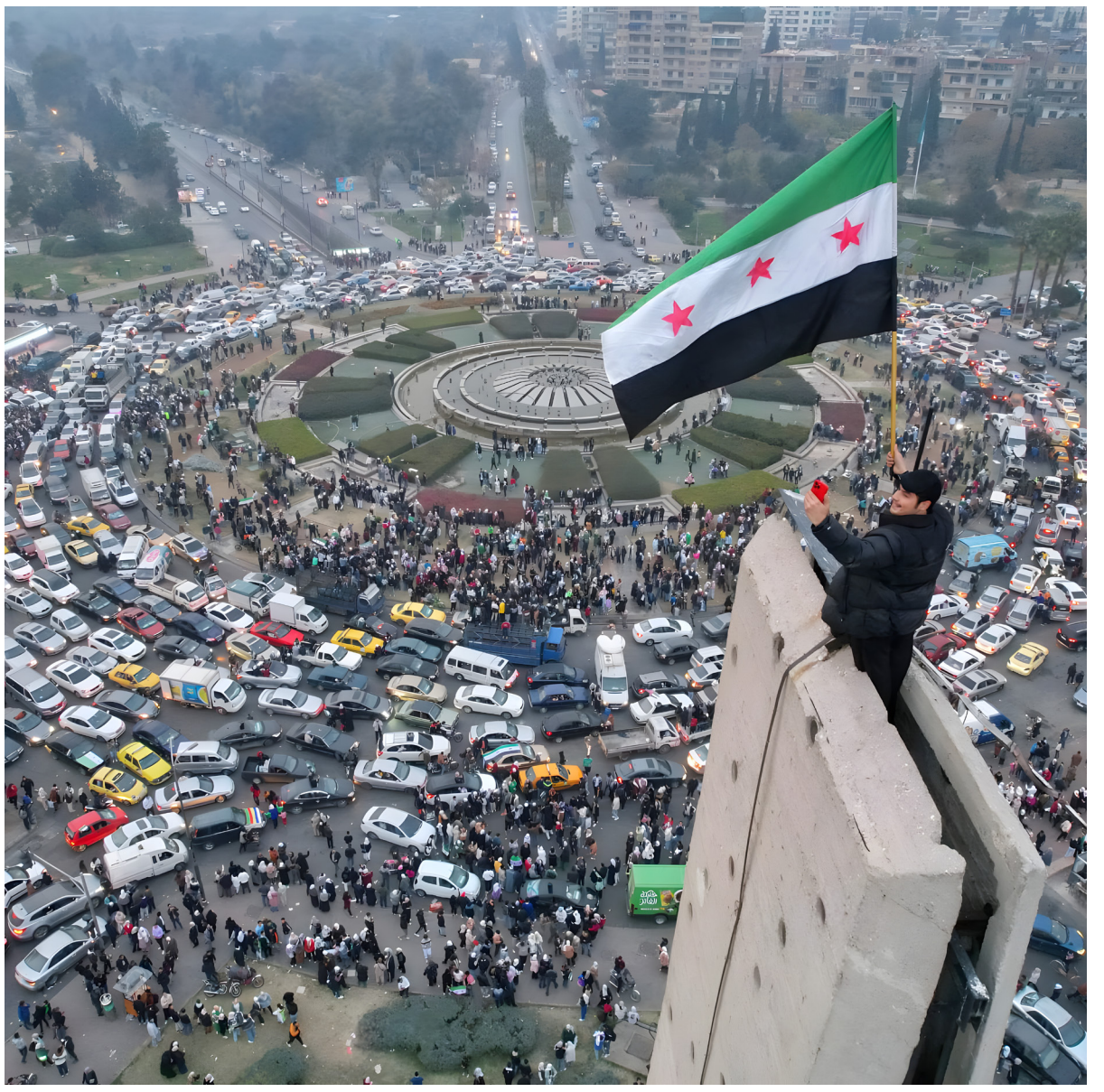

لم يكن سقوط النظام يعني بالضرورة توحيد سوريا. فالعهد الجديد لم يرث دولةً موحّدة تنتظر استعادة مؤسساتها، بل ورث مجتمعاً تمزّقت علاقاته بالدولة، ومخاوف متراكمة، وقوى مسلحة واقتصادات محلية. لذلك لم تعد الوحدة استعادةً للسيادة فقط، بل اختباراً لقدرة الدولة على احتكار القوة بصورة شرعية وإنتاج الأمان.

العقدة: الدولة الجديدة تريد استعادة السلاح أولاً كي تبني دولة واحدة، بينما تريد قوى محلية ضمانات سياسية وأمنية قبل أن تتخلى عن أدوات القوة التي بنتها خلال الحرب. وبين الطرفين تقف ذاكرة لا تثق بالمركز. فالنظام لم يكتفِ بإدارة الانقسامات، بل حوّل الخوف إلى علاقة سياسية، وترك بعد سقوطه سؤالاً خطيراً: من يضمن الأمن إذا تراجعت حماية الجماعة؟

في الساحل، رسّخ النظام لدى قطاعات من العلويين أن أمنهم مرتبط ببقائه، مستنداً إلى التخويف من الأكثرية السنية وتقديم نفسه حامياً للأقليات. لذلك اختلط بعد سقوطه خوف من الانتقام بفقدان المكانة والنفوذ، وتضاعف مع العنف الذي استهدف مدنيين علويين. لكن الخوف لا يبرر المسؤولية الجماعية، ولا يجوز أن تتحوّل المحاسبة إلى ثأر طائفي.

وفي السويداء، اتخذ الخوف شكلاً مختلفاً: حماية وسلاح ورفض لعودة مركز لا يُوثَق به. فقد حافظ المجتمع على مسافة من النظام ورفض قسم منه زج أبنائه في حربه. وبعد سقوط النظام أصبح التخلي عن السلاح مرتبطاً بسؤال: هل تستطيع الدولة أن تحميهم من دون أن تعيد إخضاعهم؟ لذلك بقي الاندماج متعثّراً.

أما الجزيرة، فتكشف المعضلة بأوضح صورها. فقد أتاح انسحاب النظام من معظم المناطق الكردية عام 2012، في تفاهمات مع القوى الكردية، نشوء إدارة وقوة عسكرية كردية؛ ثم حوّل الدعم الدولي في الحرب على تنظيم الدولة «قسد» إلى مركز قوة يملك الأرض والسلاح والمؤسسات. لذلك أصبح التفاوض على عودة الدولة تفاوضاً على القيادة والأمن والإدارة والموارد.

وهنا يصبح الاقتصاد جزءاً من بنية القوة لا هامشاً لها. فالحرب لم تنتج فقط سلاحاً، بل مصادر تمويل له عبر المعابر والجبايات والتهريب والكبتاغون. ومن يملك مورداً مستقلاً يستطيع تمويل الحماية ورفع كلفة التنازل. لذلك أصبحت السيطرة على النفط والغاز والمعابر جزءاً من استعادة السيادة، كما ظهر في اتفاقات دمج «قسد».

ولا يمكن اختزال المسألة في «الأقليات». فالأكثرية السنية تطالب بدولة تستعيد حقوقها، من دون أن يتحول حجمها إلى تفويض بإقصاء الآخرين. والعرب والعشائر في الشرق جزء من المعادلة: من يمثلهم ومن يدير الموارد. فالمشكلة بناء دولة لا يحتاج فيها أحد إلى حماية نفسه منها.

ثم جاءت المظلات الخارجية لتضاعف قدرة مراكز القوة. تركيا تنظر إلى البنية العسكرية الكردية من زاوية صراعها مع حزب العمال الكردستاني، والولايات المتحدة بنت شراكة مع «قسد»، فيما أصبح الجنوب مجالاً لتدخل إسرائيلي مرتبط بأمن الحدود والدروز. وهكذا لم يعد بعض الفاعلين يتفاوضون مع دمشق من داخل ميزان القوى السوري وحده.

لكن تحميل المكونات وحدها مسؤولية التعثّر سيكون قراءة ناقصة. فالسلطة الجديدة نفسها ما زالت تبني جيشاً وأجهزة أمن وقضاءً؛ ودخلت فصائل سابقة مؤسسات الدولة مع بقاء قدر من بنيتها القيادية، ما يجعل احتكار القوة غير مكتمل. وهنا تتضح المفارقة: الدولة تريد من الآخرين تسليم أدوات القوة كي تصبح دولة، بينما يريد الآخرون دليلاً على أنها أصبحت دولة قبل أن يسلموها أدوات القوة.

وتصبح العدالة الانتقالية اختباراً حاسماً لهذه الثقة: إذا غابت المحاسبة، بقي الخوف؛ وإذا غابت الضمانات القضائية، تحولت المحاسبة نفسها إلى مصدر خوف. لذلك لا يكفي أن تحاسب الدولة، بل يجب أن تثبت أن القانون سيحاكم الفرد لا الجماعة، وأن العدالة لن تكون انتقاماً.

لهذا لن تُبنى وحدة سوريا بإجبار المكونات على العودة إلى المركز، ولا بترك كل مكوّن يبني دولته الصغيرة داخله. المطلوب كسر الحلقة: دولة تحتكر القوة، ومؤسسات تمنح ضمانات قابلة للثقة، وعدالة تحاسب بلا ثأر، وموارد تخضع لسيادتها وتوزَّع بعدالة.

فالسؤال السوري لم يعد: هل تبقى سوريا واحدة؟ بل: هل تستطيع الدولة الجديدة أن تصبح أقوى من مراكز القوة، وأعدل من الدولة التي سبقتها، بحيث لا يحتاج أي مكوّن إلى طائفته أو سلاحه أو الخارج كي يشعر بالأمان؟

اقتصاد المواطنة: فرصة سوريا بعد الثورة

صفوان جمو

> مع امتداد الثورة وتحوّل البلاد إلى حرب واسعة، لم يتعرّض الاقتصاد السوري فقط لتراجع النمو، بل تعرّضت بنيته الأساسية للتدمير.

منذ نشوء الدولة السورية الحديثة، لم تكن المشكلة دائماً في ندرة الموارد، بل في الطريقة التي وُزِّعت بها فرص التنمية والثروة بين المناطق والفئات الاجتماعية. فامتلكت سوريا الزراعة والنفط والغاز والموقع التجاري والموارد البشرية، لكنها لم تنجح في بناء اقتصاد يجعل المواطن، أينما كان، شريكاً متساوياً في هذه الثروة.

ومنذ ستينيات القرن الماضي، أدّى توسّع الاقتصاد المركزي وسيطرة الدولة على قطاعات واسعة إلى تعزيز دور المركز في توزيع الموارد والفرص. وبعد عام 2000 بدأت سوريا تتجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً، لكن الانتقال لم يرافقه بناء مؤسسات قوية للمنافسة والشفافية، فظهرت شبكات من المصالح والاحتكار، وأصبحت فرص الاستثمار والعمل في كثير من الأحيان مرتبطة بالقرب من مراكز النفوذ أكثر من ارتباطها بالكفاءة والإنتاج.

وكانت النتيجة تفاوتاً واضحاً بين المناطق. فالمحافظات الشرقية، على سبيل المثال، امتلكت موارد نفطية وزراعية مهمة، لكنها لم تحصل على نصيب متناسب من البنية التحتية والاستثمارات والصناعات التحويلية. وبذلك أصبحت بعض المناطق تنتج الثروة بينما تستفيد مناطق أخرى بدرجة أكبر من القيمة التي تنتجها تلك الثروة.

لكن ثورة 2011 كشفت عمق هذه الاختلالات بصورة غير مسبوقة. ومع امتداد الثورة وتحوّل البلاد إلى حرب واسعة، لم يتعرّض الاقتصاد السوري فقط لتراجع النمو، بل تعرّضت بنيته الأساسية للتدمير. فقد انكمش الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من نصف مستواه السابق للحرب، وارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات كارثية. ويقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نحو 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، فيما بلغت كلفة السنوات الضائعة من الناتج الاقتصادي مئات مليارات الدولارات.

ثم جاءت سنوات الحرب الطويلة لتدمّر المصانع والطرق وشبكات الكهرباء والمياه والمدارس والمستشفيات، وتفكّك سلاسل الإنتاج والتجارة، وتدفع ملايين السوريين إلى النزوح والهجرة. ولم يكن الدمار متساوياً بين المناطق، بل أصاب المناطق الأكثر هشاشة في كثير من الأحيان بصورة أشد، ما جعل إعادة الإعمار قضية عدالة اقتصادية بقدر ما هي قضية عمرانية.

وتكشف تقديرات البنك الدولي المنشورة عام 2025 حجم التحدي: فقد قُدِّرت الأضرار المادية المباشرة بنحو 108 مليارات دولار، بينما بلغت كلفة إعادة الإعمار نحو 216 مليار دولار، أي ما يقارب عشرة أضعاف الناتج المحلي السوري المقدَّر لعام 2024. وهذه الأرقام تجعل إعادة الإعمار أكبر من مجرد مشروع للبناء؛ إنها فرصة لإعادة تأسيس الاقتصاد السوري على قواعد مختلفة.

وهنا تبرز فكرة اقتصاد المواطنة. والمقصود بها اقتصاد لا تحدِّد فيه منطقة المواطن أو علاقاته السياسية أو قربه من السلطة فرصه في العمل والاستثمار والتمويل، وإنما القانون والكفاءة والقدرة على الإنتاج. فالمواطنة الاقتصادية تعني أن يحصل المواطن في دير الزور أو الحسكة أو درعا أو حلب أو دمشق على حق متساوٍ في التنمية والخدمات والفرص.

ولذلك يجب ألا تذهب أموال إعادة الإعمار إلى المراكز الكبرى وحدها. ينبغي أن تكون المناطق التي عانت تاريخياً من التهميش، والتي تعرّضت لدمار واسع خلال الثورة والحرب، في مقدمة أولويات الاستثمار. فالشرق السوري، بما يمتلكه من النفط والغاز والزراعة، يمكن أن يتحوّل من منطقة لإنتاج الموارد الخام إلى مركز للصناعات التحويلية والطاقة والخدمات اللوجستية. والشيء نفسه ينطبق على المناطق الزراعية والصناعية في مختلف أنحاء البلاد.

كما تحتاج سوريا إلى لامركزية اقتصادية حقيقية، تمنح الإدارات المحلية قدرة أكبر على تحديد أولويات التنمية، مع بقاء السياسة النقدية والمالية العامة والسياسات الاستراتيجية بيد الدولة المركزية. ويجب أن ترافق ذلك إصلاحات ضريبية ومصرفية، وتمويل حقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقوانين تمنع الاحتكار وتضمن المنافسة.

والأهم أن الثروات الوطنية، من النفط والغاز إلى الفوسفات، يجب أن تُعامل باعتبارها ملكاً لجميع السوريين، وأن تخضع لإدارة شفافة ورقابة مستقلة، بحيث تتحوّل عائداتها إلى مدارس ومستشفيات وطرق وطاقة وفرص عمل، لا إلى أدوات لإعادة إنتاج شبكات النفوذ.

لقد دمّرت الثورة والحرب جزءاً كبيراً من الاقتصاد السوري، لكنها فتحت أيضاً أمام سوريا فرصة نادرة لإعادة التفكير في نموذجها الاقتصادي. فلا معنى لإعادة بناء الاقتصاد بالقواعد القديمة، ولا يمكن أن تنجح دولة جديدة باقتصاد يعيد إنتاج التهميش نفسه.

سوريا تحتاج إلى عقد اقتصادي جديد، يكون فيه المواطن شريكاً في الثروة لا متلقياً لها، وتكون فيه التنمية حقاً لا امتيازاً، وإعادة الإعمار مشروعاً لبناء الإنسان والدولة قبل أن تكون مشروعاً لإعادة بناء الحجر.

فالمستقبل لن يُقاس فقط بعدد المصانع والطرق التي ستُبنى، وإنما بعدد السوريين الذين سيشعرون أن بلدهم يمنحهم فرصة عادلة للحياة والعمل والنجاح. وهنا تحديداً يصبح اقتصاد المواطنة أحد أهم شروط نجاح سوريا الجديدة.

أهمية قيام الحكومة الانتقالية بالحفاظ على المواقع الأثرية

يوسف كافي

تواجــه الحكومة الانتقالية في ســوريا تحدّياً محوريــاً في مرحلة إعادة بناء الدولة، يتمثّل في حمايــة المواقع الأثريــة واســتعادة القطع التي نُهبت خلال سنوات الحرب. فالتراث السوري ليس مجرد مبانٍ قديمة أو قطع حجرية، بل هو سجلّ الهوية الوطنيــة وذاكرةً المجتمــع التي تعرّضت لاعتداءات واســعة، من التخريــب إلى التهريب والاتجار غير المشــروع. إن الحفــاظ على هذا الإرث يشكّل خطوة أساسية لإعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، ولتأكيد أن المستقبل يُبنى على أسس راسخة من التاريخ والانتماء.

تضمّ ســوريا آلاف المواقع الأثرية الممتدة عبر حضارات متعددة، من الآراميين واليونان والرومان إلى العصور الإسلامية، لكن هذه المواقع شهدت خــلال الســنوات الماضية دماراً كبيــراً نتيجة العمليات العســكرية، والتنقيب غير الشرعي، والتعدّيــات العمرانيــة، وغياب الرقابــة. لذلك يصبح من الضروري أن تضع الحكومة الانتقالية خطة واضحة لحماية هذه المواقع، باعتبارها جزءاً من الأمن، وليس مجرد قطاع ثقافي.

تبدأ هذه الخطــة بتأمين المواقــع الأثرية عبر نشــر فرق مختصّــة، وتفعيل الرقابــة، ومنع أي نشاط غير قانوني داخل المناطق التاريخية. كما يتطلّب الأمر إطلاق برنامج ترميم عاجل للمواقع المتضــرّرة في دمشــق القديمة، وتدمــر، وبصرى، وشــهبا وغيرها، بما يعيد لهذه الأماكن قيمتها الجمالية والبحثية. ويُعدّ تحديث ســجلات الجرد الأثري خطوة أساســية لضمان معرفة ما فُقد وما بقي، ولتســهيل عمليات التوثيق والملاحقة القانونية.

أما على مســتوى القطع الأثرية المســروقة، فقد خرجت آلاف القطع من البلاد خلال سنوات الحرب، ووصل بعضها إلى مــزادات عالمية؛ لذلك يجب على الحكومة الانتقاليــة تفعيل التعاون مع اليونســكو والإنتربول، وفتح ملفات رسمية لاســتعادة القطع المعروضة فــي الخارج، إضافة إلــى ملاحقة شــبكات التهريب التــي ما زالت تعمل داخل البلاد وخارجها. هذه الجهود ليست ثقافيــة فقط، بل سياســية أيضــاً، لأنها تعيد الاعتبار لســيادة الدولــة على إرثهــا التاريخي، وتؤكد قدرتها على حماية ممتلكاتها الوطنية.

إلى جانــب البعــد الثقافي، يشــكّل التراث الأثري رافعــة اقتصادية مهمــة؛ فإحياء المواقع التاريخية وتنشيط السياحة الثقافية يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة، ويعيد الحركة التجارية إلى المدن القديمة، ويمنح المجتمعات المحلية مصدر دخل مســتدام. كما أن دعم الحرف التراثية يعزّز الصناعــات التقليديــة التــي ترتبط مباشــرة بالهوية السورية، ويمنح الحرفيين فرصة للاندماج في الاقتصاد الجديد.

فــي النهايــة، إن حمايــة التراث واســتعادة المســروق منه ليســت مهمة ثانوية، بل اختبار حقيقي لجدّية الحكومة الانتقالية في بناء دولة تحترم تاريخها وتعيد الثقة لشعبها. فالتراث هو الجســر الذي يصل الماضي بالمستقبل، وحمايته تعني حماية الهوية التي تجمع السوريين مهما اختلفت ظروفهم.

متى تصبح الدولة دولة قانون؟

ميسون محمد

ليــس مــن الصعب أن نجــد دولــة لديهــا دســتور، وقوانين، ومحاكم، ووزارات، وأجهزة رقابية. لكن وجود هذه العناصر، بحدّ ذاته، لا يعني أن الدولة تُدار فعلاً وفق القانون. فقد تمتلك الدولة منظومة تشريعية واسعة ومؤسسات متعددة، ومع ذلك تبقى طريقة ممارسة السلطة بعيدة عن قواعد دولة القانون.

والسؤال هو: من الذي يخضع للقانون؟

في دولة القانون، لا يكون القانون موجَّهاً إلى المواطن وحده، وإنما يبدأ بالســلطة نفسها. فلا تســتطيع الحكومة أن تتجاوز القانون ثم تبحث عن سند يبرّر قرارها، ولا يستطيع المسؤول أن يعتبر منصبه سبباً للخروج من القاعدة التي تلزم غيره. القانون هنا ليس أداة تســتخدمها الدولة لضبط المجتمع فحسب، وإنما حدّاً تضعه الدولة على نفسها قبل أن تضعه على الآخرين.

عندما تكون الدولة دولة قانون، تصبح صلاحيات الســلطة مستمدة من القانون ومحدّدة به. فالوزير لا يملك ما يريد لأنه وزير، والموظف لا يقرّر ما يشاء لأنه يشغل منصباً عاماً، والحكومة لا تستطيع تجاوز اختصاصها لمجرّد أن القرار صدر عنها.

قد يبــدو ذلك أمراً بديهيــاً، لكنه الاختبــار الأول لجدّية دولة القانون. فالنص القانوني لا يكتســب قيمتــه من صدوره، وإنما من مدى الالتزام به وتطبيقه فعلياً.

إن الدستور في مقدّمة الضمانات التي تمنع تجاوز السلطة، لأنه يحدّد صلاحيات مؤسســات الدولة، وينظّم العلاقة بينها، ويحمي الحقوق الأساسية، ويمنع تركيز السلطة في جهة واحدة. وكلما كانت هذه الحدود واضحة، أصبح من الممكن معرفة متى تمارس السلطة اختصاصها ومتى تتجاوزه.

لكن تحديد الصلاحيات لا يكفي إذا لم توجد جهة قادرة على مساءلة من يتجاوزها. وهنا تظهر أهمية القضاء.

ويظلّ القضــاء أحد أهم الاختبارات العملية لدولة القانون، لأن المواطن لا يحتاج فقط إلى وجود نص يحمي حقه، بل يحتاج إلى جهة مستقلة يســتطيع اللجوء إليها عندما يُنتهك هذا الحق.

ولهــذا فإن اســتقلال القضاء ليــس امتيازاً للقضــاة، وإنما ضمانة للمجتمع. فالقاضي الذي يســتطيع أن يُطبّق القانون على السلطة كما يُطبّقه على المواطن يضع حدّاً عملياً لفكرة أن السلطة فوق القانون.

ولا تكتمل دولة القانون من دون مؤسســات تستمر في أداء وظائفهــا وفق قواعد واضحــة، حتى عندما يتغيّر الأشــخاص الذيــن يديرونها. فالوزير يتغير، لكن الوزارة تســتمر في عملها، والحكومــة تتبــدّل، لكن القواعــد التي تحكــم الإدارة العامة لا ينبغي أن تتبدّل بتبدّل الحكومات.

وهــذا يتطلّب إدارة عامة تقوم على الاختصاص والكفاءة، لا على الولاء الشــخصي، وعلى إجراءات واضحة، لا على القرارات الفردية. كما يتطلب أن تكون صلاحيات الموظف محدّدة، بحيث يعرف ما الذي يستطيع فعله وما الذي لا يستطيع فعله.

ومن الطبيعي، في هذه الحالة، أن تكون الرقابة جزءاً من عمل المؤسســات نفسها. فالمؤسســة التي تملك صلاحيات واسعة من دون رقابة قد تتحوّل مع الوقت إلى سلطة يصعب ضبطها. لذلك تحتاج الدولة إلى رقابة قضائية على قرارات الإدارة، ورقابة برلمانية على أداء الحكومة، ورقابة على إدارة المال العام، إلى جانب دور الإعلام والمجتمع في كشــف الخلل عندمــا تتوافر المعلومات اللازمة لذلك.

لكن الرقابة لا تعمل في بيئة تفتقر إلى الشــفافية. ولهذا تصبح الشــفافية جزءاً أساســياً من عمل المؤسسات. وكلما كانت طريقــة اتخاذ القرار، وإنفــاق المال العام، وإبــرام العقود، واختيار الموظفين أكثر وضوحاً، أصبح اكتشاف الخطأ والفساد ومساءلة المسؤول عنهما أكثر سهولة.

لكن وجود القواعد والرقابة عليها لا يكفي إذا لم تُطبَّق على الجميع بالمعيار نفســه. فالمساواة أمام القانون تكشف بوضوح مــا إذا كانت الدولة تُطبّق قواعدها علــى الجميع، أم أن القانون يختلف باختلاف الأشخاص ومواقعهم.

يمكن للدولة أن تمتلك مؤسســات حديثــة، وقضاءً منظماً، وأجهــزة رقابيــة، لكنها تفقد جزءاً أساســياً مــن معنى دولة القانــون إذا أصبح تطبيق القانون مرتبطاً بمكانة الشــخص أو نفوذه أو علاقاته.

وإذا كانت المســاواة تضمن تطبيق القانون على الجميع، فإن الغاية الأوســع من دولة القانون تبقى حماية الإنسان وحقوقه. فالدولة التــي تلتزم بالقانون فــي قراراتهــا وإجراءاتها، وتحمي الحقوق والحريات، وتتيح للمواطن الاعتراض على قراراتها، وتوفر له قضاءً مستقلاً، هي التي تجعل القانون وسيلة لحماية المجتمع، لا مجرد وسيلة لإدارته.

جدليّة الاستثمار والاستقرار في سورية الجديدة
دوافع ومغريات الاستثمار والواجبات لجذبه واستقطابه

أنس الحراكي

في الواقع، إن تلازم الاستثمار والاستقرار، وتوقّف وجود إحداهما على وجود الآخر، هو أمر بديهي وثابت في جميع الدول بقديمها وحديثها. ولكن إن خصوصية سورية الجديدة وحساسية حيثياتها بعد ثورة شاملة ضد نظام وظيفي طائفي مجرم، ودولٍ وقوىً ساندته حتى حوّلت الثورة إلى حرب تحرير شعبية، إنّ ذلك قد أكد علاقة اللزوم والشرطية بين الاستقرار والاستثمار. ونظراً لضرورة كليهما في حياة الشعوب وأسس الدول، فإننا نحلل المعادلة العامة بالقول إن الاقتصاد بأهم مقوماته، وهو الاستثمار، يتطلب ويستوجب أمناً واستقراراً حتى يتولد وينشأ وينطلق. ولكن بعد ذلك فالاقتصاد بدوره هو العامل الرئيسي في استتباب الأمن وترسيخ الاستقرار. وإذا ركزنا الأضواء على هذا الجانب بالذات، فإننا نجد ونعايش بلا أدنى شك أن الاقتصاد الناجح والمتقدم بعامل دعم الاستثمار الرشيد يمكّن الدولة بكامل سلطاتها، ويؤيد القانون ويساعد على إعماله وتطبيقه واحترامه. وإن الاقتصاد القوي، بما ينتجه من دخل قومي وناتج عام مرتفع، وبسبب ما يؤثره ذلك بكل الأحوال وبأي شكل من الأشكال، فيعالج البطالة ويزيد الفرص ويُشمل ويُعمَّم توزيعها، وبذلك يرفع متوسط مستوى الدخل الفردي؛ فإنه بهذا الأثر يعزز الأمن المجتمعي ويكرّس السلم الأهلي. كما أنه يدعم إمكانيات ومقدرات الدولة، مما يتيح لها ويمكنها من تأسيس جيش وطني محترف، ومن القدرة على امتلاك الأسلحة الدفاعية لكي تحافظ الدولة على حدودها وعلى وحدتها وتماسكها وعلى سيادتها ومصالحها. نعم، إن قوة الدولة من قوة اقتصادها.

ولقد قلنا إن الاستثمار هو أبرز مقومات الاقتصاد حتى ينهض، وهو رأس حربته لكي يستمر ويواصل النمو والتطور.

ولذلك فإننا باسم سورية وباسم شعبها ندعو الجميع في الداخل، وضمن الإطار الوطني، وكذلك في الدول العربية الشقيقة والإقليمية الصديقة، وعلى مستوى العالم بأسره، إننا نؤكد الدعوة لرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك للبنوك والشركات القابضة وشركات المقاولات والأعمال وتنفيذ المشاريع، ودعوة خاصة لكبرى الشركات الصناعية العملاقة والعابرة للقارات. إننا ندعو كل هذه المحركات والمفاعلات الاقتصادية للمجيء والمبادرة والاستثمار في سورية.

وإننا ندعوهم بثقة، لأنه يساعد، بل من المفترض أن يدفع المستثمرين ويحرّضهم، أن سورية الجديدة، رغم أنها موطن الحضارات، إلا أنها اليوم تعتبر من أفضل دول العالم وأكثرها جذباً وإغراءً؛ لأن سورية الجديدة تشبه إلى حدٍّ جزيرة تم اكتشافها حديثاً، وهي أرض بكرٌ ومتعطّشة للاستثمار في جميع المجالات. ونشير إلى بعضها:

- **أولاً:** الاستثمار في صناعة السيارات والمركبات بمختلف أنواعها ووظائفها، وفي المكننة والآلات واللوازم الزراعية. ونقدّر بأن سورية تحتاج إلى مليوني مركبة مختلفة لكي يتوازن السوق والطلب، وتحتاج إلى حوالي 300 ألف مركبة سنوياً لرفد الحاجة، وهذا الحجم يدعو ويُغري بالاستثمار.
- **ثانياً:** في مجال توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الوقود البترولي أو الطاقات المتجددة، والاستثمار بما يحتاجه هذا الجانب، وخاصة مصنعاً لصناعة ألواح الطاقة الشمسية والكابلات.
- **ثالثاً:** البحث عن النفط والغاز واستخراجه ونقله ثم التصفية والبتروكيماويات من المنتجات المسموحة، وفي مجال الفوسفات وصناعة الأسمدة بأنواعها، إضافة إلى باقي الثروات الباطنية المتوفرة والمناجم.
- **رابعاً:** الإعمار والبناء، حيث إن سورية تحتاج إلى حوالي ثلاثة ملايين شقة سكنية أو مسكن باختلاف أصنافه، إضافة إلى المرافق والمباني العامة. وهذا يفتح الباب عريضاً لإنشاء مصانع مستلزمات البناء مثل الإسمنت والحديد والرخام والسيراميك والزجاج ومنتجات البناء الحديثة ومستلزمات العزل والتكييف وغير ذلك.
- **خامساً:** مجالات الاتصالات اللاسلكية والهاتف الخليوي وشبكات الفضاء.
- **سادساً:** الاستثمار في المجال السياحي بشكل مدروس وبعيد المدى، لأن سورية بمقوماتها المختلفة؛ فهناك احتمال مشروع لاستقبال 10 ملايين سائح سنوياً، فيمكن بناء سلاسل من الفنادق والنزل والمخيمات والشاليهات والمحميات الطبيعية.
- **سابعاً:** إننا نشير ونلفت نظر جميع الاقتصاديين إلى أن سورية بلاد مناسبة جداً لإقامة صناعة نسيج متكاملة، حيث توجد مصادر كافية من القطن والصوف، ويمكن دعم وتنمية إنتاج الحرير الطبيعي. فيكون المطلوب المتاح والمربح هو الحلج والغزل والنسيج وصناعة الخيوط التركيبية، ثم دور الأزياء، ودعم ذلك بصناعات الجلود الطبيعية.
- **ثامناً:** تتميز سورية اليوم بمجال استثمار فريد وسهل ومربح ومضمون الإنتاج والتسويق، وهو المجال الزراعي، حيث تمتلك سورية سهولاً خصبة ومناخاً متوسطاً بشكل عام، وتمتلك من المياه ما يقارب 500 متر مكعب/الثانية، ومساحات زراعية واسعة. وإن سورية تطرح هذا الواقع المتاح على كبرى الشركات المتخصصة في هذا المجال لإنشاء مزارع واسعة وزراعات مناسبة بشروط مريحة يمكن التفاوض مع الحكومة لإقرارها واعتمادها. ويمكن موازاة ذلك بإقامة صناعات تحويلية مثل الكونسروة المتطورة والمعكرونة والزيوت والنسيج ومنتجات الحليب.

والآن، وبعد كل هذه المغريات وعناصر الجذب للاستثمار، فإنه يتوجب على الحكومة أن تقوم وتنفذ الإجراءات المكملة والضرورية، وأهمها:

1. توفير الأمن والأمان والاستقرار بشكل تام.
2. اعتماد المؤسساتية والتكنوقراط والمهنية، واختيار أفضل الكوادر ذات الكفاءة والخبرة لإدارة شؤون الاستثمار والتعامل مع المستثمرين والشركاء.
3. تفعيل وتمكين القانون العقلاني العادل وتأييده بقوة لتطبيقه التام، وتفعيل القضاء العادل والمهني.
4. إنشاء وتفعيل المؤسسات المالية والبنوك الحقيقية والمعتبرة من قبل البنوك العالمية، وإدارتها من قبل كفاءات ملائمة.
5. إيجاد منصات إعلام بخبرات كافية وتنشط بالقدر اللازم، وكذلك دوائر استعلام رسمية ومسؤولة تعطي المعلومات اللازمة بشكل موثوق ودقيق.
6. تسيير جميع الأعمال والإجراءات بشكل واضح وشفاف بعيداً عن التشويش أو التشتيت أو الكتمان والتدليس وغير ذلك من أساليب ينتج عنها فقدان تام للثقة بالحكومة ومؤسساتها.

أهمية تطوير بُنى الاقتصاد الوطني في إضعاف القبلية والعشائرية

د. عصام شيخ الأرض

ثمة حقيقة صارخة تفلت عادةً من خطابات الإصلاح السياسي في سورية، وهي أن القبلية ليست ظاهرة ثقافية عابرة، ولا إرثاً اجتماعياً عنيداً يذوب في وجه حملات التوعية، بل هي بالأساس نظام اقتصادي مواز ينتشر حيث تتراجع الدولة وتتعطّل مؤسساتها، ويتقلّص حين تعود الدولة إلى أدائها الطبيعي كضامن للعيش والعدل. منذ انكشاف الدولة السورية عن مساحات شاسعة من أراضيها إثر عام 2011، لم يحدث فراغ حقيقي، بل حدثت إعادةُ توزيع للسلطة الاقتصادية على نحو تصاعدي لصالح البُنى العشائرية. ففي مناطق الشرق السوري، أصبح ديوان الشيخ يشبه مؤسسة حكم مُصغّرة: يوزّع المساعدات، ويفرض الجبايات، ويحتكر الوساطة في النزاعات، ويتحكّم بموارد النفط الخام والسلع الأساسية. لكن هذه الظاهرة، وإن تفاقمت في سنوات الحرب، فهي ليست وليدة اللحظة، بل كانت كامنة في طبيعة النموذج الاقتصادي السوري القديم، الذي قام على ريع مركزي وشبكات محسوبية، حين كانت الموارد تُضخّ من المركز إلى الأطراف عبر قنوات ضيقة تقوم على الولاء لا الكفاءة. وعندما انهار ذلك النموذج، انتقل الريع إلى المحلّيات، فوجدت العشيرة نفسها وريثة طبيعية لاقتصاد الدولة المتهاوي.

وهنا يبرز سؤال أكثر إلحاحاً: هل يكفي تغيير الحاكم لإصلاح الخلل، أم أن المشكلة أعمق، وتتعلّق بنمط الحكم الاقتصادي برمّته؟ يذهب باحثون إلى أن نظام الريع المركزي القائم على الولاء هو الأصل في إنتاج العشائرية كبديل حين ينهار، وأن إعادة بناء الدولة لا تعني العودة إلى ذات النموذج، بل تجاوزه نحو لامركزية اقتصادية مضبوطة، لا تترك الموارد للعشائر باسم المحلية، ولا تعيدها إلى مركز متسلّط باسم الوطنية، بل تضعها في أيدي مجالس محلية منتخبة، تخضع لرقابة وطنية وشفافية دولية. وفي هذا السياق، أقترح نموذجَ نظريةِ اقتصاد المرونة، حيث أظهرت التعاونيات الزراعية المستقلة قدرةً على خلق نسيج اقتصادي جديد قائم على المصالح المشتركة لا على الدم والانتماء، وهذا ما دفع بعض مراكز الأبحاث إلى القول إن مفتاح إضعاف العشائرية في سورية المستقبل ليس في عودة الدولة المركزية القوية وحدها، بل في بناء اقتصاد تشاركي مرن يجعل المواطن شريكاً في الإنتاج، لا تابعاً في التوزيع.

من هذا المنطلق، أرى أن إضعاف النفوذ الاقتصادي للعشائر في سورية سيقوم على ثلاث مراحل متدرجة:

المرحلة الأولى:

تبدأ باقتصاد انتقالي يمتد من ثلاث إلى خمس سنوات، يقوم على تحويلات نقدية مشروطة للأسر في المناطق العشائرية، بشرط تسجيل الأطفال في المدارس، ومنع الزواج المبكر، والتحاكم إلى المحاكم النظامية، مع تسجيل الأراضي الزراعية بأسماء الأفراد ومنح سندات ملكية فردية، وضبط حقول النفط والغاز تحت إدارة وطنية شفافة، وتحويل جزء من الإيرادات إلى مجالس بلدية منتخبة. ومن المتوقع أن تنخفض سلطة العشيرة كمصدر للدخل والخدمات بنسبة تتراوح بين ثلاثين وأربعين بالمئة.

المرحلة الثانية:

تمتد هذه المرحلة من خمس إلى عشر سنوات، تقوم على اقتصاد تعددي ترابطي، يشمل إنشاء طرق سريعة تربط دير الزور بدمشق وحلب، مع فرض رسوم رسمية تنافس جبايات الشيوخ، وإقامة مصانع لتصنيع القطن والحبوب في الرقة والحسكة، بحيث يبيع المزارع محصوله للصناعة الوطنية بدلاً من تاجر العشيرة، إلى جانب برنامج خدمة مدنية يشغّل خريجي الجامعات من المناطق العشائرية في مؤسسات الدولة خارج مناطقهم، لكسر الرابط الجغرافي العشائري. ويُتوقّع هنا أن تنخفض نسبة الزواج المغلق إلى خمسة وأربعين بالمئة، وترتفع العمالة الرسمية إلى خمسة وثلاثين بالمئة.

المرحلة الثالثة:

تمتد من عشر إلى عشرين سنة، لتكرّس الاقتصاد الوطني الدامج، عبر نظام ضريبي تصاعدي عادل يقدّم خدمات مرئية، وقانون عمل يمنع التمييز العشائري، وضمان اجتماعي شامل يشمل التأمين الصحي والتقاعد وإعانات البطالة، وهنا يمكن أن تتحول القبائل إلى جمعيات ثقافية واجتماعية، دون سلطة اقتصادية أو قضائية.

غير أن الباحثين لا يغفلون عن تحديات جوهرية قد تفشل هذا المسار، وهي كما يلي:

- أولاً: مقاومة النخب العشائرية التي قد ترى في الإصلاح تهديداً لمصالحها، والحل هو إشراكها في مراحل انتقالية بمناصب رمزية مع سحب صلاحياتها تدريجياً.
- ثانياً: الفساد المؤسسي الذي إن استشرى سيعيد الناس إلى أحضان العشيرة كملاذ آمن، ولذا يجب ربط المساعدات بآليات مساءلة شفافة.
- ثالثاً: التدخل الخارجي الذي قد يوظّف العشائر لإضعاف أي سلطة مركزية، مما يستدعي بناء إجماع وطني اقتصادي يقطع الطريق على الأدوات الخارجية.
- رابعاً: وهن البنية الاقتصادية التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وهو ما يستدعي شراكة مع المغتربين ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية، والاستثمارات الحقيقية بشرط الشفافية والرقابة.
- خامساً: إن إضعاف العشائرية في سورية لا يبدأ بخطاب تنويري ولا بقوانين رادعة، بل بتنمية حقيقية تعيد تعريف العلاقة بين الفرد والدولة؛ فحين تصبح الدولة هي الكفيل بالدخل، والأمان، والعدل، والصحة، والتعليم، ينتقل الولاء تلقائياً من الشيخ إلى المؤسسة، وتبقى العشيرة، في أفضل أحوالها، إطاراً اجتماعياً ثقافياً يعبّر عن الامتداد التاريخي، لكنها تفقد قدرتها على توزيع الموارد وفصل الخصومات وفرض الإرادة. فالمسألة ليست صراعاً بين الحداثة والتقاليد، بل بين نظامين اقتصاديين: نظام يقوم على الوساطة والولاء، وآخر يقوم على الحق والمؤسسة، والأول ينهار حيث ينتصر الثاني، ليس بقوة الخطاب، بل بفعل الخبز والكرامة والعدل.

> القبلية ليست ظاهرة ثقافية عابرة، ولا إرثاً اجتماعياً عنيداً يذوب في وجه حملات التوعية، بل هي بالأساس نظام اقتصادي مواز.

السوريون في ألمانيا... من الإغاثة إلى الشراكة:

هل تفتح الكفاءات السورية الطريق أمام الاستثمار الألماني في سوريا؟

خالد المحمد

لم يبدأ حضور السوريين في ألمانيا مع موجة اللجوء التي أعقبت الثورة السورية عام 2011، بل سبقها بعقود، حين استقر أطباء ومهندسون وتجار وأصحاب أعمال وطلاب، وشاركوا في الحياة المهنية والمجتمعية الألمانية. ومع الحرب اتسعت الجالية، وتحولت خبراتها وشبكاتها إلى سند للقادمين الجدد، فيما انخرطت الجمعيات السورية في الإغاثة والعمل المدني والاندماج.

اليوم، ومع التحولات السياسية والاقتصادية في سوريا، يبرز سؤال مختلف: هل يمكن تحويل هذا الرصيد البشري والعلاقات المتراكمة من أدوات للمساعدة إلى جسور للتنمية والاستثمار؟

يرى الدكتور حسن عيد، عضو مجلس إدارة الجمعية الألمانية السورية الحرة في هامبورغ، أن السوريين في ألمانيا يمتلكون رصيداً من الكفاءات والعلاقات يمكن أن يؤدي دوراً اقتصادياً مهماً في المرحلة المقبلة، ويستعيد تجربة «رابطة المغتربين السوريين» قبل الثورة، التي ضمت أطباء ومهندسين وأصحاب أعمال وتجاراً، معتبراً أن هذه الخبرات تشكل أساساً يمكن البناء عليه اليوم.

ويشير عيد إلى أن الجمعية الألمانية السورية الحرة، التي تأسست في هامبورغ في نيسان/أبريل 2012، ركزت خلال سنوات الحرب على دعم السوريين ومساعدتهم في شؤون الحياة والاندماج، إلى جانب النشاط المدني والثقافي. ومع مرور الوقت، تراكمت لدى الجمعيات السورية معرفة بالمؤسسات الألمانية وآليات العمل الأهلي، وهي خبرة يمكن نقلها الآن إلى المجال التنموي والاقتصادي.

من الإغاثة إلى التنمية:

يعتقد عيد أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من منطق المساعدة إلى منطق الشراكة. فالجالية لا تملك فقط أموالاً يمكن إرسالها، بل تمتلك أطباء ومهندسين وخبراء في التعليم والاقتصاد وإدارة الأعمال، إضافة إلى شبكة علاقات داخل المجتمع الألماني.

لكن تحويل هذه الطاقات إلى قوة اقتصادية يحتاج إلى تنظيم. ويقترح عيد تشكيل لجان تعاون متخصصة تربط الكفاءات والمؤسسات في البلدين، وتعمل على تبادل الخبرات المهنية والتعليمية، وتحديد المشاريع القابلة للتنفيذ. كما يرى إمكانية الاستفادة من المشاريع التنموية التي تدعمها ألمانيا عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وتوسيع مجالاتها بما يخدم احتياجات سوريا.

ويختصر رؤيته بقوله إن «الجالية السورية في ألمانيا هي همزة الوصل والعنصر الفعال الحقيقي» لتبادل الخبرات والكفاءات بين البلدين.

الأمان... الشرط الأول للاستثمار:

خلال زيارة أجراها إلى سوريا قبل أسابيع، يقول عيد إنه شعر بالأمان والاطمئنان، ولاحظ مظاهر واضحة لسلطة الدولة، من وجود الشرطة إلى تنظيم حركة المرور، لكنه يميز بوضوح بين شعور الفرد بالأمان وبين الضمانات التي يحتاج إليها المستثمر.

فالشركة التي تريد بناء مصنع أو إدخال آلات وتجهيزات واستثمار رأس مال كبير لا تعتمد على الانطباع الشخصي، بل تحتاج إلى دولة قادرة على حماية المشروع، وقضاء يمكن الرجوع إليه، وقواعد واضحة تحكم العقود والنزاعات وتحمي رأس المال.

ومن هنا يستحضر عيد القاعدة المعروفة: «رأس المال جبان». فالمستثمر لا يسأل فقط عن حجم الأرباح الممكنة، بل يسأل عما سيحدث لأمواله ومعداته إذا وقع اضطراب أمني أو نزاع قانوني. ويشير إلى أن بعض السوريين المقيمين في ألمانيا، ومن بينهم مواطنون ألمان من أصل سوري، بدأوا بالفعل مشاريع في سوريا، لكن بدرجة من المجازفة، بينما ترتفع المخاطر عندما يتعلق الأمر باستثمارات صناعية كبيرة ومعدات مكلفة.

لماذا تتردد الشركات الألمانية؟

يرى عيد أن قرار الشركات الألمانية لا يرتبط برغبة المستثمر وحدها، بل يتأثر أيضاً بتقييمات المؤسسات الألمانية ونصائحها بشأن بيئة الاستثمار والأمن والاستقرار في الدول التي تتجه إليها الشركات.

لذلك، فإن تحسن الاستقرار، ووضوح سلطة الدولة، واستقلال القضاء، وحماية الملكية والاستثمار، ستكون عوامل حاسمة في تغيير صورة السوق السورية أمام رأس المال الألماني. وهنا يبرز دور السوريين في ألمانيا بوصفهم حلقة وصل عملية: فهم يعرفون المجتمع السوري واحتياجاته، وفي الوقت نفسه يفهمون آليات العمل والمؤسسات في ألمانيا.

الصحة والطاقة والمواصلات:

في تقدير عيد، لا يمكن الحديث عن اقتصاد سوري قابل للنمو من دون إعادة بناء القطاعات الأساسية. وتأتي الصحة والطاقة والمواصلات في مقدمة الأولويات، لأنها ترتبط مباشرة بحياة المواطنين وبقدرة الاقتصاد على استعادة نشاطه.

لكن الاستثمار في هذه القطاعات يحتاج إلى بيئة مستقرة تضمن استمرارية المشاريع وحماية العاملين ورأس المال. لذلك، فإن إعادة الإعمار ليست مجرد إنشاء أبنية ومنشآت، بل بناء منظومة اقتصادية ومؤسسية تمنح المواطن والمستثمر الثقة.

وهذا التحول يتطلب أيضاً أن تتحول الكفاءات السورية من مبادرات فردية إلى شبكة مهنية واضحة، قادرة على إعداد دراسات الجدوى، وتحديد احتياجات السوق، والتعريف بالفرص المتاحة، ومرافقة المستثمرين، بما يقلل فجوة المعلومات ويمنح الشراكات فرصاً أكبر للنجاح والاستمرار.

الجالية كجسر اقتصادي:

لا يرى عيد أن مستقبل السوريين في ألمانيا يجب أن يبقى مرتبطاً بالإغاثة. فالمرحلة المقبلة، في رأيه، تحتاج إلى تنظيم الكفاءات، وتوسيع الشراكات، وربط الشركات والمؤسسات، وفتح قنوات للاستثمار ونقل المعرفة والتدريب المهني.

أما سوريا، فعليها أن توفر البيئة التي تجعل هذه الطاقات قابلة للتحول إلى مشاريع مستدامة، لا مبادرات فردية محفوفة بالمخاطر. وبين رأس مال يبحث عن الضمانات، وكفاءات سورية تمتلك الخبرة والعلاقات، وبلد يحتاج إلى إعادة بناء واسعة، يمكن للجالية السورية في ألمانيا أن تتحول من حاضنة للإغاثة إلى جسر اقتصادي فعلي بين البلدين.

وإذا نجحت هذه المعادلة، فقد لا تكون النتيجة مجرد مشروع أو استثمار منفرد، بل بداية لشبكة طويلة الأمد من الشراكات الألمانية-السورية في الصناعة والصحة والطاقة والتدريب والخدمات. وكما يلخص عيد: «الأمان يولد الاطمئنان، وبدونهما لا نجاح لمشروع إعادة البناء».

البطالة أم المصائب السورية

د. حسين مرهج العمّاش

> على الحكومة تفعيل مؤسسات البطالة وعلى رأسها هيئة مكافحة البطالة التي لا تزال قائمة بتجربتها وأسلوبها الأصلي المميز في الاستثمار.

> مظاهر الاقتصاد السوري اليوم تقول إنه اقتصاد الظل (أي إنه غير منظم وفوضوي بالكاد يفي بالبقاء على قيد الحياة لشريحة واسعة من المسحوقين).

تنويه:

لا أريد أن أبدو كأنني في خصومة مع السلطة، ولكنه يصعب عليّ الصمت أمام الخطأ، في الاقتصاد على الأقل.

١- المسكوت عنه- البطالة المرعبة

دعونا نتكلم بصراحة وشفافية إن البطالة الواسعة التي يضعها بعض المختصين بحدود ٥٠ بالمئة من القوى العاملة عام ٢٠٢٦، هي نسبة عالية ومرعبة جداً، وأغلب هؤلاء العاطلين يعملون في مهن ضعيفة جداً في اقتصاد الظل الفوضوي غير المنظم بأجور زهيدة بالكاد تكفي لشخص واحد، فكيف بمن لديه أسرة! والبطالة الواسعة هذه نتيجتها هي تدمير ما تبقى من المجتمع السوري، بعد دمار النظام البائد، والحكومة الانتقالية المسؤولة قد فشلت فشلًا ذريعاً، وتتصرف كأنها حكومة غريبة عن البلد (ولا يغفر لها البهرجة والزخرفة الإعلامية في مواضيع هامشية في العاصمة) في حل المشكلة الاقتصادية المتفاقمة التي انحدر بسببها معظم السوريين إلى حفرة الفقر والجوع والإهمال.

٢- شلل حكومي رهيب

اقتصادياً تعاني هذه الحكومة من شلل فكري وإداري رهيب، لا يوجد أي نشاط حكومي لإعادة الإعمار بالمرة، ولا خطة للنهوض الاقتصادي، إذ إنه لا يزال معدل النمو قريباً من الصفر إلا في بؤر مرتبطة بأعمال الاستثمار الفاسد للأغنياء، ولو سألنا أي مراقب خارجي خبير عن الحالة فإنه سوف يتهم هذه الحكومة بالتقصير الشنيع.

مظاهر الاقتصاد السوري اليوم تقول إنه اقتصاد الظل (أي إنه غير منظم وفوضوي بالكاد يفي بالبقاء على قيد الحياة لشريحة واسعة من المسحوقين) وحالة جمود اقتصادي عام (stagnation) مصحوبة بغلاء فاحش، أي تضخم مفرط (Hyper-Inflation).

وهذا الوضع الاقتصادي أدى إلى انتشار الفقر المدقع لنحو ٨٠ بالمئة من السوريين، ولو بسطنا الأمر، لوجدنا أن ظهور البطالة الواسعة هو أحد أخطر الأعراض المرضية للاقتصاد التي تعبر عن تلك المصائب القائمة اليوم، بعد سقوط النظام البائد، الخلاصة هنا، إن الحكومة تبدو فعلاً مشلولة عن تقديم أي خطة أو أي رأي منطقي ينقذ البلد من واقعه المر.

٣- ما هي حلول البطالة؟

هناك وسائل كثيرة في الاقتصاد لخلق فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة، وذلك من خلال الاستثمار، ومن خلال مبادرات الأفراد، وكذلك الاستثمار الحكومي، ولكن في وضع سورية الحالي لا يجوز الانتظار لعامل الزمن فقط، بل يجب على الحكومة أن تتدخل وتبادر فوراً للإسراع بحل مشكلة البطالة، ولو جزئياً، وحل مشكلة البطالة يعني حل أغلب المشاكل الاقتصادية بالتبعية.

سوف نركز هنا على البطالة حصراً لأنها الوسيلة المباشرة لحل مشكلة البلد، إذا استطعنا تخفيض نسبة البطالة إلى النصف خلال عامين مثلاً فإننا حتماً سوف ننتشل كثيراً من الناس من حفرة الفقر والجوع، وسوف نزيد فرص العمل، وسوف يزداد معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي سوف تكون الحكومة مرتاحة ومستقرة، والبلد في سلم مع نفسه، ومن خبرتنا نرى أن هناك مسارين اثنين سريعين لحلول البطالة هما:

أولاً- المسار المؤسسي لفرص العمل

وهذا يعني أنه على الحكومة تفعيل مؤسسات البطالة وعلى رأسها هيئة مكافحة البطالة التي لا تزال قائمة بتجربتها وأسلوبها الأصلي المميز في الاستثمار وخلق فرص العمل، وهذا التفعيل هو أسرع وأرخص وسائل خلق فرص عمل للعاطلين وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي تسريع النهوض الاقتصادي لكل البلد، طبعاً يحتاج هذا المسار إلى ضخ أموال كثيرة من قبل الدولة لتمويل هذه الأعمال، ومن تجربتنا السابقة فإن أغلب رؤوس الأموال هذه مستردة وتعود إلى الخزينة، وهناك مصادر تمويل دولية سهلة وميسرة يمكن الحصول عليها بدون تنازلات سياسية محرجة، أما تأثيرها على الاقتصاد الوطني فهو هائل وباقٍ ويمتد.

ثانياً- المسار الحر لفرص العمل:

وهو المسار الحر المدعوم حكومياً بصورة غير مباشرة من قبل النظام المصرفي والضرائب الذي يناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المستثمرين الوطنيين، وهم الكتلة الرئيسية التي ستقود النهضة الاقتصادية، لا أتوقع مشاريع ضخمة استثمارية وطنية أو أجنبية في المدى المنظور في هذا المجال قبل أن تستقر سورية اقتصادياً وسياسياً، وهذه المشاريع بطبيعتها تقوم على مشاريع كثيفة العمالة، أي إنها تخلق فرص عمل كثيرة أكثر من المشاريع الضخمة بذات المبلغ.

٤- زبدة الكلام

حان الوقت لهذه السلطة أن تخرج من شرنقتها التي تكاد تخنقها، وأن تتواصل مع شعبها السوري المسحوق.

خلق فرص عمل جديدة مباشرة هو أول إشعار من الحكومة بأنها جزء من هذا الشعب وليست قوة احتلال لا تعبأ بمصائبه، وسورية لديها تجربة مميزة في التدخل الحكومي لخلق فرص عمل مباشرة وسريعة، وعلى رأسها هيئة مكافحة البطالة بقانونها الأساسي العام الشامل، والتفويض السياسي والاقتصادي المرن لعملها.

إنها خاطرة قصيرة، لكن معانيها عميقة لو تدركون.

اللغـــو..

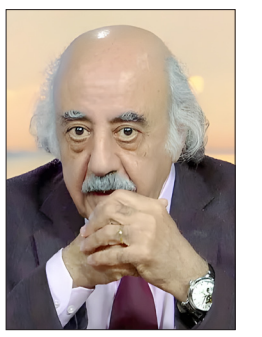

أحمد برقاوي

أطلقت العرب، ساخرةً، على اللغو اسم «القيل والقال»، أي كلام لا فائدة منه. واللغو ليس من اللغة، بل من لغا يلغو، أي القول المبتذل. غير أن خطابَه يتجاوز هذا التعريف البسيط، فهو نمط من القول يشتغل على إزاحة الحقيقة، وإضعاف العقل، وإفساد الذوق.

وليس المقصود به أحاديث العوام أو سمر المجالس، بل هو خطاب واعٍ موجَّه.

ويمكن تَعريفه بأنه: كل خطاب يبدّد الوعي في الجزئيات، ويعطّل إدراك الكلي، ويشوّه العقل والذوق، قصد صاحبه أم لم يقصد.

واللغو ظاهرة عامة في الثقافات، لكنه في البنى الدكتاتورية يتضخم ليحتل الفضاء العام والفن، ويغدو علامة على الانحطاط.

ويتسرب إلى كل أشكال الوعي، بما فيها الوعي الجمالي، فتفقد الفنون جوهرها: ينحدر الشعر إلى المباشرة، وتتحول اللوحة إلى محاكاة بائسة، وتغدو الأغنية إثارة غرائز خام، أحياناً مرتبطة بثقافة العنف والميليشيا.

ويرتبط هذا الانحطاط تاريخياً بالدكتاتورية والعسكرتارية والقومجية والطائفية، حيث يصبح اللغو جزءاً من بنية القمع، وتعبيراً جمالياً عن قبح الواقع.

أما الفلسفة فوظيفتها تفكيك هذه البنية وتحرير المجال العام من هيمنة اللغو، دون أن تلغيه كلياً، لأنه احتمال بشري دائم، لكنه يتضخم في أنظمة القمع.

> الوجود الأصيل يندرج في الهمّ الكلي ويجعل من مصير الإنسان همّه الفردي، بينما الوجود الزائف يتشتت في وقائع صغيرة لا معنى لها.

> تتجلى أشكال من اللغو في الفضاء الرقمي: شجار، نميمة، شتائم، وأخبار مفبركة، تصنع ضجيجاً يشتت الوعي ويُنسي القضايا العادلة.

وفي الواقع الراهن، تتجلى أشكال من اللغو في الفضاء الرقمي: شجار، نميمة، شتائم، وأخبار مفبركة، تصنع ضجيجاً يشتت الوعي ويُنسي القضايا العادلة، وهو تعبير عن فراغ روحي وعقلي. إنه، كما قلنا، ثمرة تعصب قومي فج، وتعصب طائفي كريه، وتعصب أيديولوجي ولّى زمانه، وشهوة حضور عاجزة.

وأخطر ما في اللغو أنه لا يكتفي بإنتاج كلام بلا قيمة، بل يحوّل الوعي إلى انشغال بالجزئيات هرباً من الهمّ الكلي. فحادثة صغيرة أو شائعة أو خصومة شخصية تُضخَّم حتى تحجب الأسئلة الكبرى: المصير، الحرية، الوطن، والإنسان.

وهكذا يتحول الجزئي من أداة للفهم إلى وسيلة للإخفاء. فالجزئي قد يكون مدخلاً إلى الكلي، لكنه يصبح لغواً حين يُفصل عنه ويُستعمل بديلاً منه.

فالوعي الأصيل يردّ الجزئيات إلى سياقها الكلي، بينما الوعي الزائف يفتت الكلي إلى تفاصيل متناثرة كي يتجنب مواجهته. لذلك فإن الانشغال بالتفاصيل ليس دائماً علامة وعي، بل قد يكون علامة عجز عن حمل السؤال الكبير.

وحين يتحول اللغو إلى تعبير عن الهزيمة، يغدو خطاباً بلا مرجع، وأخباراً بلا مصدر، وكذباً يعوّض عجز الفعل بانتصارات وهمية، فيصير ستاراً نفسياً للهزيمة.

في المقابل، ينشغل الوجود الأصيل بالمعنى والمصير والكرامة الإنسانية، وبالممكن، محوّلاً قلقه إلى إبداع، بينما ينشغل الوجود الزائف بالحضور العابر عبر الضجيج والشتيمة والادعاء.

ويظهر هذا التمايز بوضوح في لحظات التحول التاريخي، حيث يغدو السؤال عن الكلي سؤالاً عن المصير نفسه، ويصبح الهروب إلى الجزئيات شكلاً من الهروب من التاريخ. ففي المراحل الانتقالية، حيث الفوضى والاختلاف، يسود الردح والمدح والذم، والتخفي وراء الهراء.

فالوجود الأصيل يندرج في الهمّ الكلي ويجعل من مصير الإنسان همّه الفردي، بينما الوجود الزائف يتشتت في وقائع صغيرة لا معنى لها، هارباً من السؤال الكبير إلى التفاهة اليومية.

وهكذا يبلغ اللغو ذروته: حين لا يكون مجرد كلام بلا معنى، بل أداة لحجب المعنى نفسه.

ضريبة...

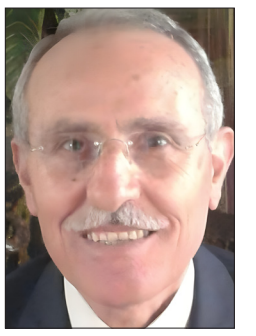

زيدان عبد الملك

أخيراً تقاعدتُ... وصلتُ خطَّ النهاية للوظيفة. احتفلتُ والزملاء... جمعتُ أشيائي وهممتُ بالمغادرة حين سألني «غيث»: ماذا ستعمل...؟ وكيف ستُمضي الساعات؟!

سأجلس إلى الطاولة في صدر المكتبة أتفرّس في الجدران حيث تنضّدت على الرفوف مئات الكتب المتنوعة في الأدب شعراً ونثراً، وفي فنون شتّى، والمجلات والدوريات. تطوف عيناي عليها... أستذكر العناوين، وأحاور شخوص الروايات وهي تروي حكايات لا تنتهي لأمم وشعوب تقصّ أحلاماً ورؤى مجتمعات مؤلفيها، أو الأفكار المتباينة في الفلسفة والعلوم وغيرها... فلا أشعر بالوحدة، وأنسى نفسي هائماً في رحابها لا ينتابني ملل من التجوال عبر الصفحات...

لقد كنتُ أنتظر تلك الفرصة قبل إحالتي على المعاش بسنوات كثيرة، ويحرمني العمل في مراجعة الأوراق والمشاريع، ويلاحقني بعضها إلى المنزل؛ فيستهلك الوقت، ولا يدع لي إلا القليل لأعيش بعض الهدوء وقسطاً من الراحة لأقرأ بضعة فصول من كتاب، أو قصائد تدغدغ أنامل صورها مخيّلتي فأنتشي بها قبل أن أخلد للنوم.

والآن بعد أن انزاحت هموم الوظيفة عن كاهلي فليس هناك لذّة تعادل تصفّح كتاب يغنيني بمطالعته، ولا يبخل عليّ بما حوى صدره من روائع دُرَر كنوزه، لا يعاتبني إن أبعدته، ولا يخاصمني إن أهملته. يسامح ولا يلوم، ألجأ إلى دوحته الوارفة كلّما ضاقت دنياي أشكو له، وأبثّه ما يعتلج في حناياي ليفرّج عسرها فأرتاح... وستصير المكتبة ملاذي الأثير، أقضي بها جلّ الصباحات في تدبيج مقالة أو خاطرة أنفّس عمّا يجيش في صدري. أمّا الأمسيات فأسامر كاتباً وأنا أتصفّح ما جادت به قريحته إلى ساعة متأخرة...

أيقظتني زوجتي وهي تربّت على كتفي: لقد تأخّرتَ... ما بك؟ شددتُ اللحاف فوق رأسي وأنا أرتجف برداً، وفي أذني يطنّ اصطكاك أسناني بينما تترصّدني حمّى تنهال عليّ بسياط حرارتها، ويتناهى إلى سمعي هزيمُ الرعدِ قوياً، والسماء تعول ممطرة بغزارة، وصفيرُ ريح تصفق النوافذ بلا رحمة، في غرفة متواضعة تكاد تخلو مِن وسائل الرفاه: تعبق الرطوبة في جنباتها، ويتسلّق العفن حيطانها، وهذيان يأخذني بعيداً حين سمعتُ صوتها يتقطّع على الهاتف: زوجي حالته صعبة، أرجو ألا تُبطئ سيارة الإسعاف...

أنا من سوريا...

مايا فراس البطش

أنا من سوريا...
من بلدٍ تعلّمَ المشيَ فوق الشوك،
دون أن تدمى خطواته،
ويغزلُ من خيوطِ الشمسِ
أثواباً للفرحِ المؤجَّل.
أنا من سوريا...
حيث البيوتُ دافئةٌ برغم الصقيع،
والأبوابُ مشرعةٌ للغرباء وعابري السبيل،
ورائحةُ الهيلِ في فناجينِ أمهاتنا
تداوي غربةَ الروح،
وتعيدُ الطمأنينةَ لقلوبنا الخائفة.
أنا ابنةُ الأرضِ التي لا تموت،
أختُ الغيمِ الذي يحملُ المطرَ للجميع،
حفيدةُ حارَاتِ الشامِ العتيقةِ التي تفوحُ بالتاريخ،
ومن شجرِ الليمونِ في ديارنا تعلّمتُ
أن المرارَ في العروقِ...
يتحوّلُ في النهايةِ إلى عطرٍ يملأُ المدى.
في سوريا...
نحنُ لا ننتظرُ المعجزات،
بل نصنعُ بضعَ ضحكاتٍ من شقوقِ التعب،
ونعلمُ أن الطيرَ الذي هجرَ عشَّهُ يوماً،
يحملُ في جناحَيْهِ
حنيناً يعيده إلى دفءِ الوطن.
أنا من سوريا،
أحملُ في ذاكرتي أصواتَ المآذنِ، وترانيمَ الكنائس،
وهديلَ الحمامِ فوق أسطحِ الطين،
أنا جزءٌ من حكايةِ شعبٍ
إذا انكسرَ فيه حلمٌ،
أزهرتْ مكانَهُ ألفُ أمنيةٍ.
هنا،
قد تطولُ العتمة،
لكنَّ الياسمينَ في دمي لا ينطفئ،
وما زلتُ أؤمنُ
بأن الصباحَ القادم،
سيكونُ بحجمِ صبرنا...
وأجمل.

**

أنا من سوريا...
من أرضٍ حين تتعبُ،
تغنّي بدلَ أن تبكي،
وتزرعُ سنابلَ الأملِ
في تربةٍ شربت الدموع.
أنا من سوريا...
حيثُ الشوارعُ تحفظُ أصواتَ الباعةِ،
وضحكاتِ الأطفال،
وخطواتِ الأمهاتِ العائداتِ بخبزٍ ساخنٍ
يهدّئُ جوعَ المساء.
أنا ابنةُ الزيتونِ،
وأختُ الياسمينِ،
حفيدةُ الجبالِ التي ترفضُ أن تنحني،
وتعلّمتُ من نهرِ بردى
كيف أتركُ الحزنَ يمرُّ...
ولا يأخذني معه.
في سوريا...
تعلّمتُ أن الصبرَ ليس كلمة،
بل شجرةٌ تورقُ رغمَ الريح،
وأنَّ الدموعَ
يمكن أن تصيرَ أنهاراً من قوّةٍ.
أنا من سوريا،
أحملُ وجوهَ الناسِ في قلبي،
أسمعُ أنينَهم،
وأشاركهم ضحكاتٍ
تولدُ من رحمِ التعب.
هنا،
الأحلامُ قد تنكسرُ،
لكنها دوماً تجدُ نافذةً للضوء،
ومكاناً لتعودَ،
لتنهضَ،
لتزهرَ...
أنا من سوريا،
أؤمنُ أن الغدَ
ليس وعداً بعيداً،
بل خُطىً نمشيها معاً،
نحوَ صباحٍ
يستحقُّ كلَّ هذا الصبر.

نقاش الوطني

داخل وسائل النقل العام، والسرفيس «خص نص» الذي تحوّل إلى «قطرميز مكدوس»، يبدأ النقاش اليومي: يفتح أحد الركاب موضوع الكهرباء، يردّ آخر عن البنزين، وثالث يتدخل عن الخبز.

السائق يصرخ: «يا جماعة خلّونا ساكتين... السيارة ما بتتحمّل مشاكل البلد!»

يصمت الجميع لحظة، ويتلفتون حولهم بخوف: هل عاد المخبرون مجدداً؟ ثم يعودون للنقاش... ربما لأن الحوار هو السبيل الوحيد لتحمّل مشوار الطريق بفشّة خلق، والتنفس بحرية بعد أن خنقتهم هموم الحياة ورائحة عرق الركاب.

هلوسات مواطن

استيقظتُ صباحاً على صوت المنبّه الغليظ من حلم كامل الدسم: أنني مواطن في بلد طبيعي؛ أختلف مع جاري دون أن أتهمه بالخيانة، أنتقد الحكومة دون أن أخاف أن تطرق الشرطة بابي، وأرى نائباً يختلف مع وزيره دون أن يتحول الاختلاف إلى معركة وجود.

وأثناء تحضير «ركوة القهوة» في المطبخ، فتحت هاتفي وتصفحت شاشته، فوجدت الناس يتجادلون: هذا وطني أكثر مني، ذاك أقل وطنية مني، والثالث يحمل شهادة دكتوراه في الوطنية من جامعة «أنا أعرف كل شيء».

أغلقت الهاتف، وأنا أتذوق القهوة التي نسيت وضع السكر فيها، وقلت لنفسي: ربما المشكلة ليست في البلد... ربما أنا الذي بالغت في الحلم.

لكنّي سأظل أحلم وأحلم... لأني مقتنع إنو بكرا «أحلى».

شي بيجنن

رغم عدم صدور قرار عن المصرف المركزي بتحديد سقف السحوبات عبر تطبيق «شام كاش»، ورغم تأكيد الشركة أن الإجراءات تخص منافذ السحب فقط، إلا أن الشكاوى التي ازدادت خلال الأيام الماضية - بحسب استطلاعات وسائل الإعلام - تؤكد أن شركات الصرافة ومكاتب التحويل بدأت تحدد سقف السحوبات، بل إن بعضها يعتذر عن التسليم.

هذا الكلام حتى كتابة المادة، قبل تاريخ صدور العدد بيومين، وتختلف السقوف من شركة لأخرى، والأنكى - بحسب تلك الوسائل ومقاطع الفيديو التي شاهدتها - أن بعضها بات يتقاضى عمولة... «تصوّروا!».

في المقابل، تحاول الشركات رمي الكرة في ملعب المركزي، وتقول إنه نوع من إدارة السيولة بالتنسيق معه، وبين سياسة حبس السيولة المتعبة على أساس أنها ضرورة أو إجراء لكبح جماح سعر الصرف... «هيك قالوا».

ورغم تحذير الكثير من الخبراء من آثار هذه السياسة، بتنا أمام مفترق طرق: إما أن نطلق سراح السيولة، أو نعلن رسمياً أن الاقتصاد انتقل إلى مرحلة «الاقتصاد الخيالي»... حيث العملة حبيسة، والأسعار طليقة، والناس التي تعيش عَ الراتب حتى «الحديدة» لم تعد موجودة ليبيعوها.

ضيف عزيز

لم تعد أزمة المياه محصورة بمنطقة أو حيّ معيّن، بل باتت أزمة تشمل أغلب مناطق البلاد. يأتي هذا التفاقم رغم بدء فصل الصيف وانحساره، والذي يُفترض أن ينخفض فيه الاستهلاك الذي عادة ما يكون في ذروته.

إلى درجة أصبحت المياه مثل بعض الوعود: نسمع عنها أكثر مما نراها. تفتح الصنبور، فينزل الهواء بثقة... الناس تعرف أن عليها الانتظار.

تسأل عن السبب، فتأتيك الإجابة أطول من فترة الانقطاع: نقص، جفاف، صيانة، أعطال، حلول قريبة... والماء نفسه يبدو أنه لم يقرأ البيان.

المواطن لا يريد بحراً أمام البيت؛ يريد فقط عدالة في التقنين، يغسل وجهه دون أن يحتاج إلى نشرة طقس لمعرفة موعد المياه، صار للحنفية جدول، وللحمّام مواقيت، وللخزان شخصية اعتبارية.

أما الماء، فقد أصبح ضيفاً عزيزاً... يزورنا عندما تسمح الظروف، ويغادر قبل أن نسأله عن موعد العودة.

تفرّج وبسّ

عاد «أنكل فروج» ليحتل لقب بطولة دوري الأسعار الأسبوعي. المواطن المنهك يقف بحسرة أمام واجهات محلات بيع الفروج، يتأمل أجنحة الدجاج التي أصبحت أغلى من أجنحة الطائرات. ورغم أن الدجاج طير لكنه لا يطير، إلا أن أسعاره اليوم تعانق عنان السماء.

المبررات كثيرة: تكاليف التربية، غلاء الأعلاف، النقل... والذي يجعلك تنتف شعر رأسك وحواجبك ولحيتك أن المحلات عامرة بالـ«جوانح - السودة - الوردات - الفخاد... إلخ».

لكن ما يقف حاجزاً أمام تجاوزها هو الخوف من الأسعار التي تزين كل صنف، ما يجعل صورها عبر مواقع التواصل السبيل الوحيد لتأملها بهدوء بس، متل آثار المتحف: ممنوع اللمس، ممنوع الاقتراب... وممنوع الشراء نهائياً.

كلام رصاص

نضال خليل

ع الدقرة

في قاموسنا الشعبي عبارة تقول: «ناطروا عَ الدقرة»... وهي اليوم لم تعد مجرد جملة، بل منهج حياة. ننتظر لحظة ضعف عند أحدهم، ثم نفتّش في دفاتره القديمة من يوم كان بالـ«لفة»، وننبش حساباته وبروفايلاته بحثاً عن نكشة، صورة، بوست، أو حتى كلمة كتبها وهو نعسان... لنحوّلها إلى إدانة جاهزة ومختومة، كأنها وثيقة رسمية صادرة عن النافذة الواحدة.

المفارقة أن دفاترنا نحن مغلقة بإحكام؛ نخاف فتحها لأننا نعرف جيداً ما فيها. نعيب على من يفتّش في دفاتر الناس، ونصفه بأنه «كتير غلبة ومحرّض»، ثم نمارس الغلبة والتحريض نفسيهما... لكن تحت شعار: «نحن غير».

الجار يتهم جاره بالجشع، والجارة تراقب جارتها كأنها مراسل حربي للأخبار العاجلة، وآخر يتهم غيره بأنه «شبيح» أو «رمادي»، بينما يقدّم نفسه كـ«غيفارا أوغاندي» في مسرحية هزلية؛ كل ممثل فيها يلعب دور الضحية في مشهد... والجلاد في المشهد التالي.

نحن، ببساطة، نعيش في مسلسل من السكتشات لا ينتهي: كل واحد ينتظر «الدقرة» ليقنص غيره، ثم يحتفل وكأنه حقق نصراً وطنياً، بينما الحقيقة أنه نجح فقط في الهروب من مواجهة نفسه.

ربما علينا أن نترك دفاتر الناس حيث هي، ونفتح دفاترنا نحن؛ فقد نكتشف أن ما نبحث عنه في عيون الآخرين موجود منذ زمن في مرآتنا. فنحن نرى القذى في عين أخينا، ولا نرى الجذع في أعيننا. ومن حفر حفرة لأخيه وقع فيها... أما نحن، فنحفر لأخينا، ثم نسقط فيها معاً... ونلوم الحفرة.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 43 الأحد 23 آب 2026

كوب قهوة يومياً قد يقلل تكرار الرجفان الأذيني في القلب

لطالما اعتُبرت القهوة والكافيين محفزين محتملين للرجفان الأذيني، لذلك كان كثير من الأطباء ينصحون المرضى بتقليل المشروبات المحتوية على الكافيين أو إيقافها. إلا أن معظم الدراسات الرصدية لم تُظهر ارتفاعًا في خطر الإصابة بالرجفان الأذيني لدى مستهلكي القهوة، بل أشارت بعض النتائج إلى أن من يشربون قهوة أكثر قد يكونون أقل عرضة للإصابة، مع احتمال تأثر هذه الملاحظات بعوامل لم تُقَس بدقة.

وبحسب تقرير نشره موقع "News Medical"، ناقش باحثان من جامعة كاليفورنيا نتائج تجربة سريرية عشوائية قارنت بين تناول القهوة المحتوية على الكافيين يومياً وبين الامتناع عن القهوة والكافيين لدى مرضى الرجفان الأذيني. وأظهر التحليل الأولي انخفاض خطر تكرار نوبات الرجفان الأذيني أو الرفرفة المُشخَّصة سريرياً بنسبة 39% لدى مجموعة القهوة (نسبة خطر 0.61)، دون فروق ملحوظة في الآثار الجانبية بين المجموعتين.

وتتحدى النتائج الاعتقاد السائد، وتلمّح إلى أن الاستهلاك المعتدل (قرابة كوب يومياً) غير مرجح أن يفاقم الحالة لدى معظم المرضى، فيما لا يزال إثبات "تأثير وقائي" مباشر يحتاج لمزيد من الدراسات، مع مراعاة عوامل قد تضر مثل رفع الضغط أو الإكثار من السكر والتدخين.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام	هيئة التحرير	لإعلاناتكم	العمليات الفنية
أسامة آغي	د. باسل أوفه لي خالد الوهب خالد معماري خالد المحمد	+963 957 244 920 +963 933 590 227	نينار برس NINAR PRESS مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press